بيان "المغرب الاشتراكي"

17 جوان (حزيران) 2019

لا حوار مع العصابات !

فليسقط مؤتمر العار والخيانة !

إلى قادة النقابات المستقلة وقادة "الكونفدرالية الجزائرية للنقابات":

أوقفوا على الفور الحوار مع السلطة!

غادروا حالاً المؤتمر الوطني!

كوّنوا الجبهةً الموحدة للقضاء التام على النظام القائم، بالتعاون مع "لجنة تطهير الاتحاد العام للعمال الجزائريين من قِبَل العمّال".

القضاء التام على النظام القائم.

"لا حوار مع العصابات!"، "ارحل يا قايد صالح!"، بهذه الشعارات هتف ملايين العمال والشباب المتظاهرين منذ أسابيع، بعدما أفلحوا في طرد بوتفليقة من السلطة، وإلغاء الانتخابات الرئاسية التي قررت الطغمة العسكرية وبقايا النظام إجراءها في 4 جوليه (تموز).

على الرغم من الدعوة للحوار التي أطلقها النظام، وعلى الرغم من القمع المتزايد للتجمعات والتظاهرات، وعلى الرغم من الترهيب بكل أشكاله، لم يتوقف تقدّم الطبقة العاملة والشباب والبروليتاريا كلها، وهدفها القضاء التام على النظام القائم، وعلى الطغمة العسكرية الحاكمة. لم يسبق أبدا أن كانت المطالب بهذا الوضوح. لا حوار مع السلطة حول أي شيء! المطلوب التخلّص نهائيا من السلطة القائمة ومن ممثلها الحقيقي قايد صالح!

وفوق ذلك، لم يسبق للصراع الطبقي أن بلغ حداً من الزخم كالذي بلغه الآن بالإضرابات التي عمّت البلاد تأييدا لمطالب الفئات المهنية والاجتماعية.

كيف يمكن، في هذه الظروف، التغاضي عن مشاركة قادة النقابات المستقلة"وقادة "الكونفدرالية الجزائرية للنقابات المستقلة" في "المؤتمر الوطني" الذي أعلن بكل وضوح أن هدفه هو التفاهم مع النظام القائم، في حين أنهم يشكلون العمود الفقري لهذا النظام.

إن المشاركة في هذا المؤتمر، والامتناع عن العمل على مقاطعته يعني الانخراط في عملية إنقاذ النظام!!!

عملية تخريب وخيانة غرضها دعم قايد صالح

لا يني قايد صالح والنِظام يدعوان إلى الحوار من أجل ترتيب عملية إنقاذ النظام، في إطار دستورٍ صيغ بطريقة تخدم مصلحة وحاجات بوتفليقة وزمرته، وتتيح لهم نهبَ البلادٍ وخدمة الإمبريالية والطغمة الأوليغارشية الحاكمة.

لم يكفّ قايد صالح لحظةً واحدة عن السعي للعثور على "محاورين" يسعفونه في إنجاح مشروعه الهادف إلى الإبقاء على النظام، من دون أن يُفلِح في ذلك، بسبب حراك البروليتاريا والشباب المتواصل. إن القوى السياسية التي ـ على اختلاف أنواعها ـ فقدت صدقيتها لدى المواطنين، بسبب صلاتِها السابقة بالنظام، مُنِعَت منْعاً باتّاً من الدخول في العملية التي حاول النظام فرضها. ===

ونظراً لعجز النظام عن المجابهة المباشرة، كان لزاماً عليه إذاً أن يجدَ محاورين يتمتعون ببعض الصدقية لدى الجماهير لكي يمضي في مشروعه الترَميمي.

فكان أنّ قادة النقابات المستقلة وكونفدرالية الجزائرية للنقابات، هم الذين انبروا وتنطّحوا للترويج للمؤتمر الوطني والمجتمع المدني!!!

وإذاً، ما هو هذا المؤتمر إن لم يكن محاولة لمدّ جسر التواصل مع النظام، وصرف الحراك عن مساره وإدخاله في طريق مسدود، بتجريد الشباب والبروليتاريا من أسلحتهم؟

وهو في تركيبته ليس سِوى مجموعة من القوى البرجوازية التي لا همَّ لها سوى الإبقاء على النظام خدمة لمصالحها الطبقية. في هذا التحالف القليل التجانس، لا بدّ من الإشارة إلى أنّه يضمّ إسلاميين من مختلفٍ الاتجاهات، من خلال ممثليهم الشيوخ (وهؤلاء كانوا حلفاء بوتفليقه وسنداً متينا له) كما يضمّ جمعيات دينية متنوعة. وهكذا، فإن "المؤتمر" يقوم عملياً بإعادة تكوين النظام بتجميع بقايا مكوّناته المحطّمة، بغية إطلاق الحوار مع الطغمة العسكرية، أي مع أولئك الذين سجنوا واغتالوا المناضلين السياسيين والنقابيين، أمثال كامل الدين فرحات Kamel edin Ferkhat .

أما مضمون المقترحات فقد أُعلِن عنه في 15 جوان (حزيران) حتى ولو بدا في الظاهر أن هناك تباينات في مواقف الأطراف المختلفة، تسهيلا لابتلاع الطعم وبلوغ الهدف المنشود: وهذا الهدف هو بكل بساطة استعادة خريطة الطريق التي

تنقذ النظام من خلال تعامله وتكيُفه مع التأخر الذي فرضته قوى البروليتاريا والشباب.

لقد توافقوا على "خروج من الأزمة وانتقال ديمقراطي" خلال "فترة انتقالية تتراوح بين ستة أشهُر وسنة" وعلى "إنشاء لجنة مستقلّة تتولّى تنظيم انتخابات وإعلان نتائجها" بغية الوصول إلى "جمهورية جديدة". ولا يفوتهم أن يشيروا إلى أنهم سيعملون على التمهِيد لإطلاق الحوار مع السلطة. هذا العمل لا يُعَدُّ استسلاما فحسب، بل هو أيضا خيانة لآمال الطبقة العاملة وتطلّعات الشباب. إنها طعنة خنجر في ظهر الجزائريين المنتفضين.

والذين يقومون بهذا العمل القذِر هم قادة النقابات المستقلة و"الكونفدرالية الجزائرية للنقابات". لقد أخذوا الدور الذي كان يلعبه سيدي سعيد وزمرته ولم يعُد بوسعهم أن يلعبوه في الحوار مع الطغمة العسكرية الحاكمة.

حراك عند مفترَق الطرق

سبعة عشر أسبوعاً من حراك البروليتاريا والشبِاب علِى نطاق هائل الاتّساع زعزعِت أركان النظام ورموزه. ومع ذلك، لم يبق ثابتا في مكانه فحسب، بل علاوة على ذلك بدأ بإجراء إصلاحات بنيوية يفرضها عليه صندوق النقد الدولي، كمشروع القانون القاضي بخصخصة جميع أنواع المحروقات.

كيف يمكن فهم هذا الوضع؟

في هذه المرحلة من الحراك، لم تتمكّن الطبقة العاملة والشباب من إرغام القادة النقابيين على خوض معركة التخلّص من قايد صالح.

لقد تحرّك العمال بالآلاف المؤلّفة من أجل استعادة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، رافعين شعار "طرد سيدي سعيد" و"لا لعقد مؤتمر العار" الذي يريدون الحيلولة دون انعقاده. وبقي عليهم أن يربطوا بوضوح تام بين هذه المطالب وبين معركة طرد قايد صالح والقضاء على النظام.

أمّا قادَة النقابات المستقلة فلم يتخلوا قَط عن محاولة إعادة التواصل مع السلطة، مقسمين بأغلظِ الأيمانٍ بأنهم متضامنون مع "الحراك". لقد كانوا الفريق الأكثر نشاطا وحماسة لانعقاد هذا المؤتمر، وذلك قبل 15 جوان (حزيران) بأسابيع كثيرة. وها هُم اليوم يجعلون هدفهم إدخال الأحزاب في إطار المؤتمر الوطني للمجتمع المدني، بعدما خسرت هذه الأحزاب ثقة المواطنين.

ما من شك في أن مشروع الخيانة هذا يجازف في زرع الفوضى في صفوف الطبقة العاملة والشباب. حتى هذه الساعة نجحت قوة الحراك في تعطيل كل محاولات ترميم النظام المتهدّم. غير أن النظام يراهن على الوقت واستنفاد طاقةٍ الحِراك. في هذا السياق تشكل الخيانة التي يرتكبها قادة النقابات المستقلة سندا قويا للنظام.

إننا نقف اليوم إذاً عند مفترق طرق. فإما أن يبلغ مشروع الخيانة أهدافه في الرجوع إلى الوراء وقمع الحراك بالعنف، وإمّا أن يُفلِح حراك الطبقة العاملة والشباب مرة أخرى في إفشال المناورة والمؤامرة!

فما العمل في ظلّ هذه الظروف؟

فرض القطيعة بين النقابات المستقلة و"الكونفدرالية الجزائرية للنقابات" وبين المؤتمر.

النضال في سبيل جبهة موحّدة تجمع "الكونفدرالية الجزائرية للنقابات" ولجنة تطهير الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

ما من شكّ في أن الطريق الوحيد الممكن هو خوض معركة تفرض على قادة النقابات المستقلة وقادة "الكونفدرالية الجزائرية للنقابات" الانسحاب من المؤتمر "الوطني للمجتمع المدني".

لقد أعلن "المغرب الاشتراكي" في بيانه الصادر بتاريخ 5/5/2019 أنه "لم يعد هناك مجالٌ للمماطلة، فقد حان وقت الاتحاد!".

لا بدّ من تكوين جبهة موحّدة تجمع "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" و"كونفدرالية الجزائرية للنقابات" و"النقابات المستقلة"، تدعو إلى الإضرِاب العام. ويتولّى جميع أطرافها تنظيم الإضراب العام بواسطة لجان إضراب منتخبَة ومركزية في إطار لجنة مركزية للإضراب، مع النقابات لمراقبتها.

لا للطغيان والدكتاتورية ! وليسقط النظام ! وليرحل قايد صالح !

حماية الحريات الديمقراطية !

الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المناضلين الذين تعرّضوا للقمع والاعتقال !

هذه المطالب ما زالت راهنة. والنضال من أجل تحقيقها يتطلّب العمل على إحباط السعي إلى عقد "المؤتمر الوطني" الذي يلعب قادة النقابات المستقلة وكونفدرالية النقابات الجزائرية دورا نشيطا فيه. من أجل ذلك، يجب فرض ما يلي:

. على قادة كونفدرالية النقابات الجزائرية أن ينسحبوا من الحوار وأن يرفضوا مقترحات المؤتمر ونتائجه وأن يقاطعوا مؤتمر الخيانة والعار !

. علينا أن ننخرط بكل وضوح ومن دون أي غموض أو تلكّؤ في الجبهة الموحّدة كونفدرالية النقابات الجزائرية ولجنة تطهير الاتحاد العام للعمال الجزائريين من أجل إلحاق الهزيمة بالنظام والانتصار عليه.

ليس للنشطاء المتجمّعين حول "المغرب الاشتراكي" أية مصالح أخرى غير مصالح الجماهير التي تناضل ضدّ النظام. ولذا فهم يناضلون:

ـ من أجل إسقاط النظام القائم، وتحقيق كل المطالب الديمقراطية، وأوّلها انتخاب مجلس نوّاب وطني وذو سيادة.

. من أجل تحقيق مطالب العمال، التي وحدها تتيح تأليف حكومة عمالية حقيقية تنهي السيطرة الإمبريالية، وتصادر التجمعات الرأسمالية الكبرى، وتنظّم الإنتاج وفقا لحاجات الجماهير..

. من أجل رص صفوف العمال يجب على الفور تكوين جبهة موحدة للتنظيمات العمالية الساعية إلى إنشاء مركزية عمّالية موحّدة وديمقراطية ومستقلّة عن الدولة وعن الطبقة البورجوازية.

. من أجل خلق حزب عمّالي حقيقي.

ـ من أجل إدارة للتنظيمات النقابية، حيث لأن الحزب العمالي الحقيقي ما زال اليوم غير موجود.

. إن العمال والشباب الذين يتبنّون هذه المطالب أو الذين يودّون مناقشتها والبحث فيهـــــا مـــــدعوون إلـــــى الاتصـــــال علـــــى الرابـــــط التـــــالي:
maghrebsocialiste@free.fr

17 جوان 2019